AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

N. MA[illegible]
BINDERY
6 JAN 1971
Tel. 260458

Egypt. Statistics

المجلس الدائم للخدمات العامة

اللجنة الاهلية لمسائل السكان

مشكلة السكان في مصر

١٩٥٥

المطبعة العالمية ١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة

المجلس الدائم للخدمات العامة

اللجنة الأهلية لمسائل السكان

312
M23mA
C.1

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

مشكلة السكان في مصر

١٩٥٥

المطبعة العالمية ١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة

١ — العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية :

كان من أثر تقدم الطب الوقائى والعلاجى ، ونشر الدعاية الصحية ، والتوسع فى الخدمات الطبية المجانية للطبقات الفقيرة ، ونجاح التعاون الدولى لمكافحة الأوبئة أن انخفض معدل الوفيات ، وبخاصة بين الأطفال ، فى كثير من الدول منذ أواخر القرن الثامن عشر . . . وقد بدأ هـذا الاتجاه فى انجلترا ودول غرب أوروبا التى أفادت من الانقلاب الصناعى ثم ظهر تباعاً فى دول الشرق والأمريكتين . . . وإلى جانب العوامل السابقة أدى إنشاء السكك الحديدية وتحسن وسائل المواصلات الأخرى إلى سهولة نقل المواد الغذائية لمسافات طويلة فى وقت قصير ، مما خفف من حدة المجاعات التى كانت تقضى على عدد كبير من السكان فى الدول المكتظة وتسبب زيادة الوفيات عن المواليد من حين لآخر .

وعلى الرغم من انخفاض معدل الوفيات ظل معدل المواليد فى مستوى مرتفع فترة طويلة ، مما أدى إلى تكاثر سكان العالم واطراد نموهم . ولو أن معدل التزايد قد بدأ فى الانخفاض فى كثير من دول غرب أوروبا وأمريكا منذ أوائل القرن الحالى ، نتيجة لذيوع الرغبة فى تحديد حجم الأسرة ، ولأن الوسائل المادية لتحقيق ذلك أصبحت ميسرة فى متناول الكثرة . ومن ثم نجد معامل التوالد الصافى[١] أقل من الوحدة[٢] فى بعض البلاد مما يعنى أن السكان لا يتزايدون بدرجة تكفل ثبات عددهم . بل وتدل الإحصاءات الحيوية وتطور المجموعات العمرية[٣] على أن عدد السكان فى بعض بلاد غرب أوروبا ربما يأخذ فى التناقص فعلا فى المستقبل القريب ، بسبب هبوط معدل المواليد فى السنوات الأخيرة .

وقد أثار الازدياد الكبير فى السكان فى القرن الثامن عشر مخاوف المفكرين وقادة الرأى وكان مظهر ذلك فى انجلترا كتابات مالتس وريكاردو

---

(١) Net reproduction rate

(٢) Unity

(٣) Age groups

والجدل الذى دار حولها . . . وكانت هذه المخاوف تخبو على أثر اكتشاف موارد اقتصادية جديدة أو طرائق جديدة للانتاج تمكن من استغلال الموارد الحالية على وجه أفضل وتخلق فرصاً جديدة للعمل . وفى الوقت الحاضر نجد جنباً إلى جنب دراسات لأثر تزايد السكان بسرعة فى الدول المتخلفة اقتصادياً فى آسيا وأمريكا الجنوبية . وحتى فى الدول ذات الدخل القومى المرتفع ، مثل الولايات المتحدة ، نجد أحياناً مؤلفات توجه الأنظار إلى خطر ازدياد السكان مع ركود النظام الرأسمالى وتقلص فرص الاستثمار ونضوب معين بعض الموارد الطبيعية نتيجة استغلالها بسرعة فائقة[١] . وعلى النقيض من ذلك نجد الاقتصاديين فى فرنسا وانجلترا[٢] مهتمين بدراسة أثر تناقص السكان فى الاستثمار والادخار وتكوين رأس المال والبطالة . . . هذا فضلاً عن المشاكل السياسية التى يثيرها تناقص سكان أوروبا وتزايد سكان آسيا من الوجهة الحربية وفى توازن القوى التقليدى .

وسنحاول فيما يلى تلخيص الفكر الاقتصادى المعاصر عن أثر ازدياد السكان فى الدخل القومى والرفاهية الاقتصادية .

ليس من اليسير الوصول إلى رأى مبسط قابل للتعميم لأثر تقلبات عدد السكان فى مستوى المعيشة . . . إذ يتوقف الأمر على موارد كل منطقة من حيث الكم والكيف ، وعلى معدل ازدياد السكان بالقياس إليها وعلى نصيب السكان من الثقافة العلمية وقدرتهم على الإفادة منها فى زيادة الإنتاج . . . ومن الجلى أن مستوى الدخل الحقيقى لكل فرد[٣] يتوقف على عناصر الإنتاج المختلفة (الأرض والثروة المعدنية والقوى المحركة ورأس المال الثابت الممثل فى المبانى والآلات ووسائل المواصلات الخ . . .) التى تتضافر مع العمل الإنسانى لإنتاج السلع ومعدات الإنتاج والخدمات ... وهو يتوقف على هذه العناصر مجتمعة . . . فإذا زاد عدد السكان ، مع بقاء الموارد الأخرى على حالها ، فإن الدخل القومى

---

(١) نذكر منها : W. Vogt : Road to survival .

(٢) Reddaway : Economics of a declining population .

(٣) Per capita real income

الكلى الحقيقى يزيد ، وبخاصة من السلع والخدمات التى يعتمد إنتاجها فى الكثير على العمل ، إلا أن الدخل الحقيقى لكل فرد يأخذ فى التناقص . أو بعبارة أخرى أن نصيب عامل الإنتاج المتغير (وهو العمل) فى الدخل القومى يأخذ فى التناقص . . . ولا يمكن اجتناب ذلك إلا إذا تيسر استغلال أراض جديدة أو أمكن زيادة الإنتاج من الأراضى الحالية بتحسين الرى والصرف والتسميد واستغلال المعادن أو إذا أمكن زيادة أدوات الإنتاج والتصنيع ومبادلة المنتجات الصناعية مع العالم الخارجى بشروط مجزية تتيح للدولة الحصول على الغذاء اللازم للسكان المتزايدين . . . وعلى العكس من ذلك إذا زادت موارد الثروة فى الدولة أو كانت هناك موارد عاطلة وكان فى وسع السكان الحاليين استغلالها لأدى ذلك إلى رفع مستوى المعيشة أى الدخل الحقيقى لكل فرد ولاتسع المجال لزيادة السكان بالهجرة أو عن طريق النمو الطبيعى (١) .

ويمكننا تصور ثلاث حالات (٢) لكل منها أمثلة فى الوقت الحاضر أو التاريخ الحديث . . . ومن الجائز أن يمر البلد الواحد بهذه المراحل على التعاقب فى فترات مختلفة من تاريخه :

١ — أن يزداد الدخل القومى بنسبة تعادل نسبة الزيادة فى السكان ومن ثم لا يتأثر مستوى المعيشة تأثراً ملحوظاً .

٢ — أن يزداد الدخل القومى بنسبة تزيد (بدرجات متفاوتة) عن نسبة الزيادة فى السكان ويصاحب ذلك ارتفاع دخل الفرد .

٣ — أن يزداد الدخل القومى بنسبة تقل عن نسبة الزيادة فى السكان ويعنى ذلك انخفاض دخل الفرد .

وليس ثمة شك فى أن ازدياد السكان فى كندا والعراق وبعض دول أمريكا اللاتينية ونيوزيلنده وبعض مناطق إفريقيا ، حيث لا يستطيع السكان الحاليون

---

(١) Hicks : Income — The social framework

(٢) United Nations report on underdevelopped countries.

استغلال الموارد الاقتصادية الغنية ، يساعد على رفع الدخل القومى فيها بنسبة تفوق نسبة ازدياد السكان طالما كانت هناك حكومات مستقرة تولى التنمية الاقتصادية عناية كافية ... ذلك أن موارد الثروة الطبيعية فى تلك البلاد لم تستغل بعد استغلالاً كافياً ، و بعضها كان فى العصور القديمة يقوم بأود عدد من السكان يزيد كثيراً عن العدد الحالى . . . فازدياد السكان هنا يتيح الفرصة للاستفادة من مزايا تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد واستغلال الأراضى وموارد الثروة الطبيعية التى يتطلب استغلالها عدداً كبيراً من العمال لفترات طويلة . . . كما أنه يسهل ظهور الصناعات الثقيلة التى تتطلب سوقاً واسعة النطاق لتصريف منتجاتها نظراً لضخامة الآلات والمعدات ، و إنشاء وسائل المواصلات كالسكك الحديدية والموانى والطرق ومشروعات الرى والصرف الكبرى وغير ذلك من ضروب الاستثمار التى تحقق مزايا الإنتاج الكبير وتزيد العرض من السلع بنفقة متناقصة .

و بالمثل يزيد دخل الفرد على أثر تزايد السكان إذا صاحب ذلك تغيير سريع فى طرائق الإنتاج يمكن من استغلال الموارد الحالية استغلالاً كثيفاً أو يتيح للدولة استغلال موارد لم تكن ذات نفع من قبل . . . وقد صاحب ازدياد السكان فى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر مثلاً ارتفاع ملحوظ فى مستوى المعيشة ساهمت فيه الطبقات العاملة بنصيب وافر على عكس تنبؤات مالتس التى كانت تتسم بالتشاؤم . وتعليل ذلك أن القرن التاسع عشر شهد أعلى مراحل الانقلاب الصناعى والزراعى ، وكان من مظاهره حدوث توسع اقتصادى منقطع النظير فى العصور الحديثة ، وامتاز هذا القرن بتطبيق العلوم فى الصناعة والزراعة وظهور اختراعات أدت إلى زيادة إنتاجية العامل . . .

وفضلاً عن ذلك فقد أتاحت سهولة المواصلات استغلال الأراضى البكر فى الأمريكتين وأستراليا وأفريقيا فى ظل حرية التجارة والهجرة . وكانت فرص العمل والإنتاج مواتية للسكان المتزايدين ... وقد زاد عدد سكان الولايات المتحدة بالنمو الطبيعى وعن طريق الهجرة من ٥ مليون سنة ١٨٠٠ إلى ٧٥ مليون

سنة ١٩٠٠ و إلى ١٥١ مليون سنة ١٩٥٠ وصاحب ذلك ازدياد فى فرص العمل وارتفاع فى الدخل الفردى . . . ذلك لأن موارد تلك البلاد من الأراضى البكر والقابلة للاستصلاح ومن المعادن والوقود كانت تفوق ما يستطيع السكان الأصليون استغلاله . . . ويعبر عن ذلك فى المصطلح الاقتصادى بأن الإنتاج الإضافى من العمال الجدد (الإنتاج الحدى) كان يفوق متوسط إنتاج العامل قبل حدوث الزيادة فى السكان ومن ثم أدى استغلال الموارد الغنية إلى رفع مستوى السكان القدامى والجدد باطراد .

و إذا ما أصبحت عوامل الإنتاج مستغلة إلى أقصى حد ممكن ووقف التوسع الاقتصادى . فإن المجتمع يواجه حالة توازن فرضية بين السكان والموارد يكون الدخل الفردى عندها فى مستوى عال و يتوقف التطور الاقتصادى بعد ذلك على العلاقة بين نمو السكان والموارد .

أما إذا كانت البلاد فقيرة نسبياً فى الموارد (الهند — اليابان — الصين — جزر الهند الشرقية) ولم يصاحب ازدياد السكان ، أثر هبوط معدل الوفيات ، استغلال موارد جديدة كانت عاطلة أو تقدم فى طرائق الإنتاج يزيد من غلة الأرض (و يعتبر من الوجهة النظرية زيادة جديدة فى الموارد) فإن العمال الإضافيين يتضافرون مع عوامل الإنتاج الأخرى القائمة ، فيقل بالتالى ما يخص كل فرد من الأرض الصالحة للزراعة ومن موارد الثروة الأخرى . أو يضطرون فى سعيهم وراء العيش إلى استغلال أراضى قليلة الخصوبة سيئة الموقع أو استغلال مناجم فقيرة ، و يساعد على ذلك خفض معدلات الأجور . . . و إذا كانت الحكومة معنية بالاستثمار فإنها تضطر إلى تزويد السكان الإضافيين بعوامل الإنتاج اللازمة لهم من المدخرات الحالية وهذا ما يؤدى إلى خفض مستوى المعيشة .

و يلاحظ أن أثر ازدياد السكان فى مثل هذا المجتمع ذو شقين . . . ففى المراحل الأولى تظهر الحاجة إلى تخصيص جانب من الدخل الأهلى لتزويد الأطفال الإضافيين بالخدمات الصحية والتعليمية . وفى هذه المرحلة يزيد عدد السكان بنسبة أعلى من نسبة زيادة عدد القادرين على العمل بسبب تضخم المجموعات العمرية

الدنيا أثر زيادة المواليد الأحياء . . . وبعد فترة يصل الأطفال إلى سن العمل ويأخذ العرض من العمال فى التزايد ويضطرون إلى الاشتراك فى استغلال الموارد الحالية (أو التى زادت بنسبة أقل من نسبة زيادة السكان) . . . والنتيجة أن تصبح عوامل الإنتاج مثل الأرض ورأس المال أكثر ندرة نسبياً إلى العمل ومن ثم يزيد نصيبها فى توزيع الناتج الصافى على حساب العمل فيرتفع سعر فائدة رأس المال وريع الأراضى بينما تميل الأجور إلى الانخفاض نسبياً .

ونظراً لقصور المدخرات فى مثل هذا المجتمع لا يتسنى رفع مستوى معيشة السكان الحاليين طالما استمر عدد السكان فى التزايد . . . فمثلا تنفق الدولة مبالغ إضافية كل عام لتزويد الأطفال الجدد بخدمات تعليمية أو صحية من المستوى الحالى أو أقل منه دون أن تتسع الميزانية للاعتمادات اللازمة لرفع هذا المستوى . ويستمر الحال على ذلك إلى أن يستقر عدد السكان نسبياً . . . وقد قدرت هيئة الأمم أن زيادة السكان بنسبة ١ ٪ تتطلب موارد إضافية بنسبة تتراوح بين ٢ ٪ و ٥ ٪ من الدخل الأهلى[١] ، ومن ثم تبدد مدخرات المجتمع فى مقابلة الحاجات الإضافية للسكان دون أن يصيب السكان الحاليون تحسن يذكر . . . وطالما كان دخل الفرد منخفضاً ، نقص الفائض منه بعد الإنفاق على المواد الغذائية الضرورية ومن ثم يضعف الحافز على التصنيع وإنتاج سلع الاستهلاك والاستثمار .

ولننتقل الآن إلى دراسة الحالة فى مصر على ضوء هذا التحليل النظرى لنرى ما إذا كان هنالك ازدياد فى موارد الثروة الزراعية يتناسب مع ازدياد عدد السكان فى القرن الحالى أو إذا كانت مصر قد أصابت من التصنيع نصيباً وفيراً يعوض قصور المساحة المزروعة عن مجاراة الزيادة فى السكان .

٢ — ازدياد السكان فى مصر فى الأزمنة الحديثة :

قدر علماء الحملة الفرنسية عدد سكان مصر فى أواخر القرن الثامن عشر بنحو ٢ ½ إلى ٣ مليون نسمة ، وقدره بورنج فى منتصف القرن التاسع عشر بنحو

---

(١) Report on underdevelopped areas.

٤ ٣/٤ مليون . وهى تقديرات لا تعدو جانب الصواب كثيراً ، ولو أن الراجح أنها كانت أقل من عدد السكان الفعلى ويتضح من تعداد سنة ١٨٩٧ أن عدد السكان بلغ حوالى عشرة ملايين ... وفى سنة ١٩٤٧ بلغ ١٩ مليون ويبلغ الآن حسب التقديرات الرسمية ٢٢ مليون . . . وفيما يلى جدول يبين نسبة الزيادة العددية الطبيعية فى التقديرات والتعدادات المختلفة . ومنه يتضح أن نسبة الزيادة حتى سنة ١٩٣٧ كانت ١ر٣ ٪ سنوياً فى المتوسط ، فيما عدا الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٧ . والراجح أن سبب ارتفاعها فى تلك الفترة يرجع إلى أن تعداد سنة ١٨٩٧ كان أكثر شمولاً من سابقه الذى تم فى ظروف الحرب والاحتلال البريطانى المضطربة .

ويرجع الازدياد الكبير فى السكان فى القرن التاسع عشر إلى تناقص الأوبئة كما يظهر من كتابات الرحالة والمؤرخين .

سكان مصر

السنة	نسبة الزيادة العددية السنوية
١٨٠٠ — ١٨٤٦	١,٣ ٪
١٨٤٦ — ١٨٨٢	١,١ ٪
١٨٨٢ — ١٨٩٧	٢,٤ ٪
١٨٩٧ — ١٩٠٧	١,٦ ٪
١٩٠٧ — ١٩١٧	١,٣ ٪
١٩١٧ — ١٩٢٧	١,٢ ٪
١٩٢٧ — ١٩٣٧	١,٢ ٪
١٩٣٧ — ١٩٤٧	١,٩ ٪
١٩٤٧ — ١٩٥٣ (تقدير)	٢,٤ ٪

وكان من نتيجة هبوط معدل الوفيات فى العشرين السنة الأخيرة أن ارتفعت نسبة الزيادة العددية الطبيعية فى السنوات الأخيرة إلى نحو ٢ ٪ سنوياً (أى ما يقارب ٤٥٠ر٠٠٠ نسمة) مقابل ١ر٩ ٪ فى دول أمريكا اللاتينية و ١ر٢ ٪

فى الهند والباكستان وسيلان (١٩٤٠/١٩٥٠) .

ولا توجد فى مصر إحصاءات دقيقة شاملة للمواليد والوفيات لفترة طويلة إذ أن التسجيل لم يصبح إجبارياً إلا فى سنة ١٩١٢ ، وتدل الأرقام التقريبية على أن معدل المواليد فى النصف الأول من القرن الحالى ظل فى مستوى مرتفع يعد من أعلى نسب المواليد فى العالم كما اتسم بالثبات النسبى . وقد تقلب على الوجه التالى :

بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٣٠ تراوح معدل المواليد بين ٤٣ و ٤٥ فى الألف .

« « ١٩٣٠ و « ١٩٣٩ « « « « ٣ر٤١ و ٥ر٤٤ فى الألف .

بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤٤ تراوح معدل المواليد بين ٣٨ و ٥ر٤١ فى الألف[١] .

بين سنة ١٩٤٥ و سنة ١٩٤٩ تراوح معدل المواليد بين ٤١ و ٤٣ فى الألف .

وكان ٧ر٤٤ فى الألف سنة ١٩٥١ ويقدر عدد المواليد فى الوقت الحاضر بنحو ٩٠٥٠٠٠ (١٩٥٠)[٢] .

وبالمثل يعد معدل الوفيات من أعلى مستويات العالم فقد تراوح :

بين ٢٥ و ٢٨ فى الألف فى الفترة من سنة ١٩١٠ — ١٩٣٠

و بين ٩ر٢٤ و ٨ر٢٨ سنة ١٩٣٠ — ١٩٤٠

وبين ٢٦ و ٢٨ سنة ١٩٤٠ — ١٩٤٤ .

إلا أنه أخذ فى الهبوط تدريجياً فى العشر السنوات الأخيرة على الوجه الآتى :

---

(١) ربما كان ذلك راجعاً إلى أثر الحرب والتصنيع الذى صاحبها .

(٢) كان عدد المواليد ٦٧٠٠٠٠ سنة ١٩٣٠ و ٦٩٧٠٠٠ سنة ١٩٤٠ .

السنة	نسبة معدل الوفيات فى الألف
١٩٤٥	٣٨,٦
١٩٤٦	٢٥,٩
١٩٤٧	٢١,٤
١٩٤٨	٢٠,٥
١٩٤٩	٢٠,٦
١٩٥٠	٢٠,٦
١٩٥١	١٩,٣

ويرجع معظم هذا الهبوط إلى انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع (أقل من سنة) كما يلى :

١٦٥ فى الألف فى الفترة من ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٣٧ .

و ١٦٠ فى الألف فى الفترة من سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ .

و ١٣٥ « « « « ١٩٤٩ وكان الرقم قد هبط إلى ١٢٧ فى الألف سنة ١٩٤٧ .

ويتضح من هذه الأرقام أن مصر تقع فى مجموعة البلاد التى بدأ معدل الوفيات فيها فى الهبوط دون أن يعقب ذلك هبوط فى معدل المواليد ومن ثم حدث تزايد مطرد فى عدد السكان .

وعلى هدى تطورات معدلى المواليد والوفيات فى الماضى القريب يمكن التنبؤ بأن عدد السكان سوف يزداد إلى نحو ٢٨ مليون تقريباً سنة ١٩٦٥ . أما إذا ظل معدل المواليد على مستواه الحالى واستمر معدل الوفيات فى الهبوط مع ثبات نسبة الخصوبة لكانت الزيادة فى السكان أعظم . . . ولا يمكن الجزم بما إذا كان هبوط معدل الوفيات وبخاصة بين الأطفال سيستمر أو يثبت عند مستواه الحالى أو يعود سيرته الأولى ، إذ يتوقف الأمر على تطور الحالة الصحية والتغذية ، وقد أمكن فى بلاد مماثلة تخفيض نسبة وفيات الأطفال إلى نصف ما هى عليه فى مصر الآن . ومهما يكن من شىء فإن القرائن تشير إلى احتمال حدوث

زيادة كبيرة فى السكان فى المستقبل القريب إذا كانت الظروف مناسبة وذلك استناداً إلى الاعتبارات الآتية :

أولا — احتمال نجاح المساعى القائمة لمكافحة الأمراض الوافدة والمتوطنة والدرن مع اطراد النجاح الذى حققته مراكز رعاية الطفل والأم . . . ومن الجائز أن يهبط معدل الوفيات إلى ١٥ فى الألف مثلا إذا استمر معدل وفيات الأطفال فى الهبوط . . . غير أنه يلاحظ أن معدل الوفيات الحالى لا يعد مرتفعاً بالقياس إلى الدول المماثلة لمصر فى مستوى الدخل القومى والموارد .

ثانياً — أن انخفاض معدل وفيات الأطفال والنساء معناه زيادة عدد من يصلون إلى سن الزواج واستكمال مرحلة الخصوبة ، وما يستتبع ذلك من زيادة المواليد . . . ويرجع الارتفاع فى معامل التوالد فى مصر فى الوقت الحاضر إلى زيادة عدد المواليد الأحياء فى الماضى القريب مما يزيد من عدد الأناث فى سن الحمل (١٥ — ٥٠) فقد زاد هذا الرقم من ٢ر٦ مليون سنة ١٩٠٧ إلى ٣ر٨ مليون سنة ١٩٣٧ وإلى ٤ر٤ مليون سنة ١٩٤٧ كما زادت نسبة المتزوجات منهن من ٧٢ر٩ ٪ إلى ٧٤ر٧ ٪ .

ثالثاً — أن سكان مصر فى الوقت الحاضر يعدون فى مقتبل العمر نسبياً إذ أن نصف السكان فى عام ١٩٤٧ كانت أعمارهم تقل عن ٢١ر٤ عاماً . كما أن هناك نسبة كبيرة من السكان فى الأعمار المنتجة وهى تقريباً بين سن الخامسة عشرة والتاسعة والأربعين . وهذا يضمن بقاء معدل الزيادة مرتفعاً لعدة سنوات مقبلة لكبر عدد المجموعات الواقعة فى الأعمار الصغيرة والتى سوف تنتقل تباعاً فى السنوات المقبلة إلى الأعمار المنتجة . وموقفنا فى هذا على نقيض الموقف فى بعض دول غرب أوربا حيث نسبة السكان فى الأعمار المتقدمة أعلى بكثير .

رابعاً — ليس هناك ما يدل على تأخر سن الزواج فى الريف أو ذيوع منع الحمل أو ضبط التناسل .

هذا وفى الظروف المصرية لا يمكن التنبؤ بحركات السكان لفترة تزيد عن الفترة التى اتخذناها (أى ١٠ سنوات) إذ يتوقف مصير السكان على توافر

الغذاء . . . وقد يحدث إذا استمر الدخل القومى فى انخفاضه الحالى أن ينخفض معدل المواليد نتيجة لضعف التغذية كما هى الحال فى الهند أو يرتفع معدل الوفيات مرة أخرى ما لم تتخذ وسائل إيجابية لتحديد النسل . . . ولنحاول الآن أن ندرس ما إذا كان الدخل القومى فى مصر قد ساير ازدياد السكان فى السنوات الأخيرة .

٣ — تطور الموارد الاقتصادية :

لا نجد إحصاءات موثوق بهـا عن الدخل القومى فى مصر . . . وأكثر الأرقام استعمالاً هى الأرقام التى أوردها الدكتور محمود أنيس نتيجـة لمجهودات فردية تعد فتحاً فى هذا الفرع من الدراسات الاقتصادية ، وربما كان عامل الخطأ فيها مرتفعاً ، ويصعب الاعتماد عليها فى المقارنة إلا بعد تحقيقها واستكمالها . . . وفيما يلى تطور هذه الأرقام منذ سنة ١٩٣٩ ، ويلاحظ أن الأرقام اللاحقة معدلة بقصد إزالة أثر انخفاض قيمـة النقود فى فترة التضخم التى تلت الحرب العالمية الثانية .

الدخل القومى

السـنة	القيمة بملايين الجنيهات	عدد السكان بالملايين
١٩٣٩	١٦٨	١٦ر٥
١٩٤٠	١٢٥	
١٩٤٥	١٥٠	
١٩٥٠	٢٤٥	
١٩٥١	٢٤٠	٢٠ر٩

ويرجع الارتفاع الـكبير فى أرقام الدخل القومى فى سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ إلى أثر الحرب الـكورية فى رفع أسعار المحاصيل الزراعية ومن بينها القطن بسرعة فائقة لمدة لم تتجاوز ثمانية عشر شهراً . . . وقد أفادت من ذلك مصر شأنها فى

ذلك شأن سائر الدول المنتجة للمواد الأولية لأن معدل ارتفاع أسعار الصادرات من القطن كان يفوق معدل ارتفاع أسعار الواردات من المواد المصنوعة ، ولو أن بقاء سعر القطن مرتفعاً مع اتجاه الأسعار العالمية إلى الهبوط أدى إلى خفض الصادرات بعد منتصف سنة ١٩٥١ أى أن مصر استفادت من تحول ما يسمى فى المصطلح الاقتصادى نسبة التبادل الدولى[1] لصالحها . . . ولا توجد لدينا الآن (فى يونية ١٩٥٤) أرقام الدخل القومى بعد سنة ١٩٥١ ولو أن هبوط سعر القطن إلى نحو نصف ما كان عليه إبان الحرب الكورية أدى إلى ضياع الميزة المؤقتة التى استفادت منها مصر آنئذ . . . ولما كانت قيمة صادرات القطن عنصراً هاماً من عناصر الدخل القومى فإن هبوطها الذى يتضح من الجدول الآتى لا بد محدث أثره البالغ فى خفض أرقام الدخل القومى بعد سنة ١٩٥١ .

قيمة صادرات القطن المصرى منذ سنة ١٩٤٩

السنة	القيمة بملايين الجنيهات
١٩٤٩	١٠٦
١٩٥٠	١٤٩
١٩٥١	١٦٤
١٩٥٢	١٢٦
١٩٥٣	١٠٠

وعلى أية حال فإذا أخذنا أرقام الدكتور أنيس على علاتها دون أن نأخذ فى الاعتبار خفض قيمة الجنيه المصرى بأزاء الذهب والدولار فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ بنسبة ٣٠٪ لاتضح أن رقم الدخل القومى لكل نسمة زاد من ١٠ر٢ جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ١١ر٤ جنيه فى سنة ١٩٥١ . وهى التى اتسمت بارتفاع مفاجىء فى قيمة القطن بينما مالت الأسعار إلى الهبوط الشديد بعد ذلك .

---

(١) terms of trade

غير أنه لا يمكن الاعتماد على هـذا الرقم كما ذكرنا قبلاً ومن ثم نلجأ إلى أحصاءات أخرى تبرز اتجاهات الإنتاج فى مصر ونقدمها دليلاً على انخفاض رقم الدخل الحقيقى لـكل نسمة فى السنوات الأخيرة وعلى ضغط السكان على الموارد وتناقص الغلة فى الزراعة وهبوط نصيب الفرد من إنتاجهـا ، رغم أن غلة الفدان من بعض المحاصيل الهامة تعد من أعلى مثيلاتهـا فى الدول المشابهة لمصر . . . وتظهر هذه الأرقام جسامة المشكلة التى تواجه مصر فى السنوات القادمة .

أ — تطور المساحة المزروعة ومساحة المحاصيل بالقياس إلى عدد السكان :

السنة	المساحة المزروعة بالملايين	مساحة المحاصيل بالملايين	عدد السكان بالملايين
١٨٩٧	٥ر١	٦ر٨	٩ر٧
١٩٠٧	٥ر٤	٧ر٦	١١ر٢
١٩١٧	٥ر٣	٧ر٧	١٢ر٨
١٩٢٧	٥ر٥	٨ر٧	١٤ر٢
١٩٣٧	٥ر٣	٨ر٤	١٥ر٩
١٩٤٧	٥ر٨	٩ر٢	١٩ر٠
١٩٤٩	٥ر٨	٩ر٣	٢٠ر٠

ويتضح من هـذا الجدول أنه فى فترة الخمسين سنة التى انقضت بين سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٤٩ تضاعف عدد السكان تقريباً ، بينما لم تزد المساحة المزروعة إلا بنسبة ١٦ ٪ ومساحة المحاصيل إلا بنسبة ٣٦ ٪ . . . وإذا رجعنا قليلا إلى الوراء وقارنا تطور العلاقة بين السكان والمساحة المحصوليـة فى الفترة ١٨٧٧ و ١٨٩٧ لتبين لنا أن التوسع الـكبير فى مشروعات الرى فى ذلك الوقت أدى إلى زيادة المساحة المحصولية من ٤ر٧ مليون إلى ٦ر٨ مليون فدان أى ٤٥ ٪ وكانت هذه الزيادة تتناسب إلى حد ما مع زيادة عدد السكان (بنسبة ٥٠ ٪) بينما

أدى توقف المشروعات الكبرى منذ الحرب العالمية الأولى إلى تغيير الأوضاع تغييراً جوهرياً فزادت المساحة المحصولية بنسبة أقل كثيراً من نسبة زيادة السكان .

وكان من نتيجة اتساع مسافة الخلف بين ازدياد السكان وازدياد الموارد الاقتصادية الهامة ممثلة فى المساحة المحصولية منذ الحرب العالمية الأولى أن انخفض نصيب الفرد منها على الوجه التالى :

سنة ١٨٩٧	٠ر٧١ فدان	سنة ١٩٠٧	٠ر٦٧ فدان
« ١٩٣٧	٠ر٥٣ «	« ١٩٤٩	٠ر٤٨ «

وذلك لأن معظم الزيادة فى السكان من تعداد لآخر تجد طريقها إلى الزراعة. وصاحب ذلك أيضاً زيادة كبيرة فى عدد أصحاب الملكيات الضئيلة فأصبح عددهم سنة ١٩٥٠ مليونين من الملاك يملكون ٧٨٠ر٠٠٠ فدان (أى بمتوسط ٠ر٣٩ فدان للمالك) وبعد أن كان الفدان من الأرض الزراعية فى أوائل القرن الحالى يقوم بأود شخصين أصبح يقوم بأود نحو أربعة أفراد فى الوقت الحاضر والنتيجة الحتمية للظاهرة التى نحن بصددها تناقص تدريجى فى متوسط عدد أيام العمل فى الريف وهى لا تزيد الآن فى المتوسط عن ١٥٠ إلى ١٨٠ يوماً فى السنة ... ورغم عدم زيادة المساحة المزروعة زيادة ملحوظة فان هناك اتجاهاً مستمراً إلى استعمالها فى إنشاء المصانع والمبانى والمخازن والطرق كما أخذت تظهر على بعض مناطق القطر آثار الإرهاق وأصبحت أراضى مصر المأهولة من أكثر مناطق العالم كثافة فى السكان .

ب — الانتاج الزراعى وأسعاره :

يتضح مما سبق أن زيادة المساحة المزروعة لم تساير زيادة السكان ... وإنه على رغم من استعمال الأراضى الزراعية بطريقة أكثف أثر توافر المياه فإن نسبة زيادة المساحة المحصولية كانت أقل بكثير من نسبة زيادة السكان منذ الحرب العالمية الأولى ... ونتج عن ذلك فائض كبير من السكان فى الريف يتزايد عاماً بعد عام .

ففى الفترة ١٩٤٧ — ١٩٥٣ زاد عدد سكان الريف بمقدار ٢ مليون (أى

من ١٤٫٣ إلى ١٦٫٣ مليون) من مجموع الزيادة فى السكان البالغة ٢٫٥ مليون وتثبت الإحصاءات الخاصة باحتياجات المساحة المحصولية إلى العمل وجود بطالة مستترة مظهرها انخفاض متوسط عدد أيام العمل فى الحقل . ولنبحث الآن عما إذا كانت قد حدثت فى السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة فى الإنتاج الزراعى أو تحول فى العلاقة بين أسعار صادرات مصر من المحاصيل الزراعية و بين أسعار الواردات تتيح للزيادة فى السكان الحصول على الغذاء الكافى .

يتضح من الإحصاءات الزراعية أن غلة الفدان لم ترتفع ارتفاعاً ملحوظاً منذ الحرب العالمية الأولى . وذلك باستثناء القطن والأرز والشعير . ففيما بين ١٩١٣/١٩٢٢و١٩٤٣/١٩٥٠ زاد إنتاج القطن ٢٣ ٪ والحبوب ٢٧ ٪ والبرسيم ٦٢ ٪ وجملة المحاصيل ٢٦ ٪ مقابل زيادة قدرها ٧٥ ٪ فى عدد السكان (على أساس سنة ١٩١٣) وكان من نتيجة قصور الإنتاج الزراعى من الطعام أن زادت الحاجة إلى الاستيراد فى السنوات الأخيرة لضمان غذاء سكان المدن وقد اضطررنا فى سنة ١٩٥٣ مثلاً إلى استيراد قرابة نصف مليون طن من القمح مقابل ٨٥٠٫٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ .

وليس هناك دليل على تحسن أسعار صادرات مصر بالقياس إلى أسعار وارداتها . بل إن الاتجاه العالمى لفترة طويلة يثبت هبوط أسعار المنتجات الزراعية نسبياً إلى المنتجات الصناعية . فى الفترة ١٨٧٦/١٨٨٠ إلى ١٩٣٦/١٩٣٧ هبطت أسعار الحاصلات الزراعية مقدرة على أساس الذهب بنسبة ٤٥ ٪ بينما لم يتجاوز هبوط أسعار المنتجات الصناعية ٢١ ٪ مما زاد من حدة المشكلات الاقتصادية التى تواجه الدول الزراعية و يتضح مدى هبوط الدخل القومى المستمد من محصول القطن أثر هبوط الطلب العالمى فى فترة ما بين الحربين من الإحصاء الآتى :

متوسط السنوات	القيمة بملايين الجنيهات
١٩٢٠/١٩٢٤	٥٠
١٩٢٥/١٩٢٩	٤٤
١٩٣٠/١٩٣٤	٢٠

وذلك رغم ثبات المساحة المزروعة حول ١ر٧٠٠٠٠٠ فدان وقد ارتفعت أسعار القطن المصرى فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية بسبب التضخم العالمى وقصور الإنتاج عن الاستهلاك . إلا أنه فى الوقت الحاضر هناك مخزون كبير من القطن فى الولايات المتحدة و يتوقف مستقبل الاعتماد على القطن على سياسة تلك الدولة فى تصريف الفائض وقد تقرر بيعه فى الخارج بسعر يقل عن سعر الداخل أو تقرر تخفيض الأسعار الزراعية بوجه عام . ومن ثم تضار الدول الأخرى التى تعتمد على التصدير . . . ويلاحظ أن إنتاج مصر من القطن وهو المحصول الذى تعتمد عليه البلاد للحصول على الواردات بلغ ٧ مليون قنطار سنة ١٩١١ ولم يتعد هذا الرقم سنة ١٩٥٣ وكان تقلب المحصول يتوقف على سياسة الحكومة فى تحديد المساحة المزروعة منه وعلى العلاقة النسبية بين أسعاره وأسعار سائر المحاصيل وقد تزداد منافسة الألياف الصناعية للقطن فى المستقبل .

تظهر الأرقام الواردة فى هذا العرض المختصر مدى المشكلة التى تواجه مصر فى الوقت الحاضر وقد لخص Gibbons الخبير فى هيئة الأغذية والزراعة القرائن التى أوردناها فى الجدول الآتى الذى يظهر الموقف فى الثلاثين السنة الأخيرة :

١ — المتوسط السنوى لنسبة الزيادة المئوية فى السكان ٥ر١٪

٢ — « « « « « « مساحة المحاصيل ٥ر ٪

٣ — « « « « « « إنتاج « ٧٥ر٪

وهو جدول يغنى عن التعليق .

وهناك أبحاث كريج[1] وعبد الكريم عن العلاقة بين نمو السكان وزيادة المساحة المزروعة ومتوسط الإنتاج من الحبوب والبقول وهى الغذاء الرئيسى للشعب واستهلاكها . وقد وصلوا إلى النتائج الآتية عن الفترة من سنة ١٩١٤ إلى ١٩٤٥ :

(ا) المتوسط الهندسى للزيادة السنوية فى السكان ١١٥٤ر٠ سنوياً

(ب) « « « « فى استهلاك الحبوب ٠٠٢٦٣٤ر « «

(جـ) ويبين الجدول الآتى استهلاك الحبوب والبقول بالقياس إلى عدد

---

(١) J. I. Craig & M. A. El Kerim : Cereals Consumption in Egypt

السكان فى تلك الفترة ومنه يتضح الفروق بين نمو السكان واستهلاك الحبوب :

السنة	الاستهلاك بالطن	عدد السكان بالمليون
١٩١٤	٣٫٤٤٠٫٠٠٠	١٢٫٣
١٩٢٠	٣٫٧٨٣٫٠٠٠	١٣٫٢
١٩٣٠	٤٫٠٣٦٫٠٠٠	١٤٫٨
١٩٤٠	٤٫٠٢٨٫٠٠٠	١٦٫٨

فقد هبط نصيب الفرد من ٢٥٥ كيلو جراما تقريباً سنة ١٩١٤ إلى ٢١٨ كيلو جراما سنة ١٩٤٠ .

حـ — الصناعة والتجارة والنقل :

إن تعديل أساس التعداد سنة ١٩٤٧ يجعل من العسير مقارنة التوزيع المهنى للسكان بأرقام التعدادات السابقة إذ أن إعادة توزيع النساء فى الريف أدت إلى زيادة المشتغلين بالزراعة من ٤٫٣ مليون سنة ١٩٣٧ إلى ٧٫٦ مليون سنة ١٩٤٧ كما قفز عدد المشتغلين بما يسمى الخدمات الشخصية من ٣٠٠٫٠٠٠ إلى نحو ثلاثة ملايين . وكل ما يمكن الوصول إليه هو مقارنة عدد المشتغلين بالصناعة (بما فى ذلك التعدين والبناء) والتجارة والنقل فيما بين سنة ٢٧ و ٤٧ .

توزيع السكان فوق سن الخامسة

السنة	الصناعة والتعدين والبناء	النقل	التجارة	الخدمات والادارة العامة	مجموع السكان فوق سن الخامسة بالملايين
١٩٢٧	٦١٧٠٠٠	١٣١٠٠٠	٤٠٨٠٠٠	٢٨٢٠٠٠	١٢٫١
١٩٣٧	٦١٠٠٠٠	١٣٨٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠	١٣٫٨
١٩٤٧	٨٣٠٠٠٠	٢٠٣٠٠٠	٦٢٠٠٠٠	٥١٥٠٠٠	١٦٫٣

يتضح من هذا الجدول أنه رغم زيادة عدد السكان بمقدار ٤٫٢ مليون بين ١٩٢٧ و ١٩٤٧ (أى ٢١٠٠٠٠ سنوياً) لم تتجاوز الزيادة فى عدد المشتغلين

بالصناعة والتعدين والبناء والنقل والتجارة والخدمات العامة سبعمائة ألف أى ٣٥٠٠٠ سنوياً . وإذا ما ركزنا اهتمامنا فى الصناعة لوجدنا أن الإحصاء الصناعى يعطى صورة أكثر تحديداً للنمو الصناعى تتضح من الجدول الآتى :

السنة	عدد المصانع	عدد العمال (١)
١٩٢٧	٧٠٠٠٠	٢١٥٠٠٠
١٩٣٧	٩٢٠٠٠	٢٧٣٠٠٠
١٩٤٧	١٣٤٠٠٠	٥٧٨٠٠٠

ففيما بين سنة ١٩٢٧ و سنة ١٩٤٧ زاد عدد المصانع بنسبة ٩٥ ٪ تقريباً وعدد العمال بنسبة ١٧٠ ٪ وذلك نتيجة للنمو الطبيعى والحرب العالمية غير أن مدى أهمية الصناعة المصرية يتضح من الحقائق الآتية المستقاة من إحصاء سنة ١٩٤٧ :

١ — يقوم جزء كبير من الصناعة بتجهيز المواد الأولية للتصدير .

٢ — لا يزيد متوسط عدد العمال فى المصنع عن ٤٫٣ .

٣ — لا يزيد عدد العمال الذين يعملون لحساب الغير (فى المصانع) عن ٣٧٠٫٠٠٠ (منهم نحو ١٠٥٠٠ من النساء) .

٤ — لا يزيد عدد المصانع المنتجة (أى باستبعاد الورش التى تشتغل بالتصليح) عن ٢٧٠٠٠ مصنع منها ٢٣٥٠٠ تشغل أقل من ١٠ عمال ، ٣١٠٠ تشغل من ١٠ إلى ٩٩ عامل ولا يزيد عدد المصانع التى تشغل أكثر من ٩٩ عامل عن ٤٠٠

٥ — معظم المصانع وحدات صغيرة والكثير منها يقوم على عمل صاحبها ولا يستعمل قوى محركة ميكانيكية فهناك ما لا يقل عن ٢٣٠٠٠ مصنع لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها ١٠٠٠ جنيه ولا يزيد عدد المصانع التى يجاوز رأسمالها ١٠٠٠٠ جنيه عن سبعمائة مصنع .

---

(١) بما فى ذلك من يعملون فى دكاكين لحسابهم .

ويلاحظ أنه نظراً لأهمية المدن كأسواق للاستهلاك بينما لا يملك سكان الريف فائضاً يذكر للانفاق على سلع الاستهلاك نجد الصناعات الاستهلاكية مركزة فى القاهرة والاسكندرية. ففى سنة ١٩٤٧ كان فى الأولى ٢٥٪ من المصانع و٢٧٪ من العمال وفى الثانية ١٢٪ و ١٥٪ على التوالى بينما كانت نسبة السكان فيهما ١١٪ و ٥٪ على التوالى .

ويتضح من المعلومات الأولية عن إحصاء سنة ١٩٥٢ الصناعى (الذى اقتصر على المصانع التى تشغل ١٠ عمال أو أكثر فى الصناعة وحلج القطن وكبسه) أن عدد العمال فى تلك المصانع كان ٢٥٦٠٠٠ يتقاضون أجوراً قدرها ٢٨ مليون جنيه (خلال سنة ١٩٥٢) وأن القيمة [1] التى أضافتها الصناعة إلى المواد الأولية التى تستعملها كانت ٦٥ مليون جنيه (باستبعاد صناعتى حلج القطن وكبسه) وفيما يلى تحليل المصانع من حيث الأهمية :

عدد العمال	عدد المصانع	القيمة المضافة
		بالمليون
من ١٠ إلى ٤٩	٢٧٢٠	٩
« ٥٠ « ٤٩٩	٤٩٥	١٦ر٨
٥٠٠ فما فوق	٦٨	٣٣ر٧

يتضح من هـذا العرض أن نمو الصناعة لم يكن بدرجة تؤدى إلى تحول السكان من الريف إلى المدن . وعلى عكس ذلك لم تستوعب الصناعة النامية رغم وسائل التشجيع الحكومى سوى نسبة ضئيلة من الزيادة المطردة فى السكان ومن ثم بقى معظم الزيادة فى الريف . . . ولم تجاوز زيادة عدد المشتغلين فى المصانع عن ٣٠ر٠٠٠ سنوياً فى فترة النمو السريع إبان الحرب العالمية الأخيرة ويلاحظ أنه بعد الحرب فتر الاستثمار كما يتضح من الإحصاءات الخاصة بتكوين الشركات المساهمة وزيادة رأسمالها .

---

(١) Value added

٤ — حالة السكان فى مصر :

لاحظ بعض الباحثين الاجتماعيين شيئاً من الارتفاع فى مستوى المعيشة فى الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى كان مظهره بعض الزيادة فى استهلاك ما اصطلح على تسميته بالكماليات الضرورية كالشاى والبن والسكر والدخان إلا أنه منذ الحرب العالمية الأولى وقف هذا التحسن وتدل القرائن على هبوط فى مستوى المعيشة فى الريف هو النتيجة الحتمية لقصور الموارد الاقتصادية عن مجاراة الزيادة فى السكان . ورغم التوسع فى الانفاق على الخدمات الحكومية مقاساً بالاعتمادات المخصصة لها فى الميزانية بعد تعديلها لإزالة أثر انخفاض قيمة النقود فان مستوى تلك الخدمات منخفض من جهة ولا يجارى ازدياد السكان من جهة أخرى كما يتضح من القرائن الآتية :

١ — معظم الانفاق مركز فى المدن بينما يعيش سكان الريف فى مستوى منخفض ويبين الجدول التالى بعض أرقام الاستهلاك فى مصر مقارنة بالبلاد الأخرى وهى مستقاة من الأطلس الذى نشره مجلس الخدمات مؤخراً .

مستويات استهلاك الضروريات

الضروريات	مصر	اليونان	تركيا	الولايات المتحدة
السعر الحرارى (الكالورى للفرد فى اليوم)	٢٤٠٠[1]	٢٦٠٠	٢٤٨٠	٣١٥٠
البروتينات	٦٩	٨٠	٨٥	٩٠
السكر بالكيلو فى السنة	١٦	١٠	٦	٤٧
الفواكه « «	٣٦	٧٤	١٢٠	٩٠
الدهنيات « «	٣	٢٣	٣	١٩
الخضروات « «	٥٨	٦٣	٦٥	١١٣
البيض	١	٣	٢	٢١
الأسماك	٣	١٠	٤	٥
الألبان	٥٥	٥٨	١٤١	٢٨٩
اللحوم	٨	١٢	١٩	٧٤

٢ — إلى وقت قريب كان السواد الأعظم من السكان يشربون مياها غير نقية .

٣ — رغم الجهود العظيمة التى بذلت منذ انتقال مقاليد الأمور إلى أيدى المصريين لا تزال نسبة الأمية ٧٦ ٪ من مجموع السكان فوق الخامسة . إذ عاق تلك الجهود استمرار الزيادة فى السكان باطراد وفى الوقت الحاضر لا يجد ثلثا الأطفال أماكن بالمدارس ، إذ تدل الإحصاءات على أن نسبة الأطفال من سن ٦ إلى ١٢ المقيدين بالمدارس الإلزامية الأميرية والحرة إلى مجموع عدد الأطفال فى هذه السن فى المحافظات والمديريات تتراوح بين ٢٠ ، ٥٠ ٪ (١ر٤ مليون طفل

(١) كانت تقدر بنحو ٣٠٠٠ سنة ١٩٢٩ .

من مجموعهم البالغ ٣٫٦ مليون أى نحو ٣٧ ٪ للقطر كله) هذا إلى ارتفاع عدد التلاميذ فى الفصول وانخفاض مستوى التعليم بوجه عام .

٤ — إن مستوى الإسكان فى القرى والأحياء الوطنية يعد وصمة عار فى جبين مصر ولا مناص من إعادة بناء السواد الأعظم من القرى والأحياء الوطنية وقد قدر البعض أن تحسين مستوى الإسكان يتطلب بناء نحو ٣٠٠٫٠٠٠ مسكن سنويا لفترة طويلة .

٥ — وسائل التغلب على المشكلة السكانية :

تبرز الصورة التى أوردناها فى هذا التقرير مدى خطورة مشكلة السكان فى مصر . . غير أنه قد يرد البعض على ذلك بأن ما وصلت اليه مصر كان نتيجة لإهمال الاستثمار فى العهود الماضية وأنه بانتقال مقاليد الأمور إلى حكومة مستقرة قوية يمكن إيجاد حلول تكفل رفع مستوى المعيشة . . وفيما يلى عرض للحلول المختلفة التى يمكن تصورها لعلاج الحالة .

١ — الهجرة :

يتحدث البعض عن إمكانيات الهجرة على نطاق واسع إلى السودان والعراق بعد تنفيذ مشروعات التعمير الكبرى فيها . غير أنه لا يمكن الاعتماد على مثل هذه الاحتمالات فلم تبد العراق إلى الآن أية رغبة جدية لاجتذاب السكان كما تفعل دول أمريكا اللاتينية وكندا . . كما أن قيام حكومة وطنية فى السودان بعد حصوله على حق تقرير المصير يجعل من العسير التنبؤ بسياسة حكومته أزاء تدفق المهاجرين اليه . وكل ما يمكن أن نتوقعه هو استمرار هجرة المتعلمين والعمال الفنيين للعمل فى الدول العربية وليبيا . وعلى كل فان الالتجاء إلى الهجرة كعلاج لمشكلة السكان يتطلب تعاون الدولة المهاجر إليها والمهاجر منها اجتناباً للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تترتب على ترك الحبل على الغارب وعدم تدبير عمل أو مساكن للمهاجرين . ويلاحظ أن الهجرة المنظمة تكلف أموالا طائلة لابد أن تتحمل الدولة المهاجر منها القسط الأكبر منها . ومع كل لم تلاق المحاولات التى

بذلت لتشجيع الهجرة من اليابان والهند وإيطاليا نجاحاً يذكر[١] .

ب — زيادة الرقعة الزراعية :

كان من نتيجة الأبحاث التى دارت منذ قيام الثورة أن تركزت أبحاث الرى فى مشروع السد العالى . والأمل أن يؤدى تنفيذه خلال العشر السنوات التالية إلى زراعة ١ر٢٠٠ر٠٠٠ فدان جديدة بعد استصلاحها وتمهيدها وإعدادها للسكن وإلى تحويل ٨٠٠ر٠٠٠ فدان من رى الحياض إلى الرى الدائم ... وتقدر نفقات المشروع بما فى ذلك إنشاء مصنع السماد ومحطات توليد الكهرباء وأجهزة نقلها شمالا وتعويض أصحاب الأراضى الغارقة فى النوبة قرابة ٢٠٠ مليون جنيه هذا فضلا عن تكاليف مشروعات الرى والصرف والتعمير اللازمة لاستخدام الزيادة فى الماء . ويعد هذا المشروع الجرىء أول عمل ضخم لمحاولة زيادة الأراضى الزراعية منذ أوائل القرن الحالى ... وإلى جانب ذلك هنالك مشروعات التوسع الزراعى باستخدام المياه الحالية لرى ٣٥٠ر٠٠٠ فدان المقرر لتنفيذها ثلاث سنوات وهى التى تتم تحت إشراف مجلس الإنتاج والتى خصصت أرباح إعادة تقويم الذهب لتمويلها .

غير أن الآمال الجسام التى يثيرها هذا المشروع يحد منها ما هو متوقع من زيادة السكان خلال فترة التنفيذ بما يتراوح بين خمسة وستة ملايين نسمة ووجود فائض كبير من سكان الريف يتطلب الأمر إيجاد عمل لهم ... وعند إتمام الخزان والاستصلاح يصبح عدد السكان ٢٨ مليون تقريباً مقابل ٧ر٥ مليون فدان وكل ما يمكن توقعه أن يقف الهبوط الحالى فى مستوى المعيشة .

حـ — زيادة الإنتاج الزراعى :

يعلق البعض آمالا جساماً على زيادة غلة الفدان من بعض المحاصيل وخصوصاً الحبوب إلى المستوى السائد فى البلاد التى تتبع أحدث الطرق الزراعية . وذلك بالقضاء على الآفات الزراعية وزيادة استعمال المخصبات الملائمة واختيار

---

(١) Carr Saunders : World Population .

التقاوى الصالحة وتحسن التخزين والتوسع فى الصرف ويقدر البعض أنه يمكن زيادة الإنتاج الزراعى بنحو ٢٥ ٪ عن مستوى ٤٧/٥١ باتباع هذه الوسائل .

ولا شك فى أن هذه سياسة سليمة إلا أنه على أساس الاتجاهات التى بدت فى السنوات الأخيرة لا يمكن التنبؤ بزيادة كبيرة فى غلة الفدان تواجه أو تخفف من حدة مشكلة السكان ويمكن العودة إلى المستويات العالية التى كانت سائدة سنة ١٩٣٩ إذ تدل الإحصاءات على أن الرقم القياسى لإنتاج أهم المحاصيل الزراعية (على أساس سنة ١٩٣٩ = ١٠٠) هبط إلى ٩١ سنة ١٩٥٠ و٨٧ سنة ١٩٥١ .

غير أن جهل المزارعين يحد من فرص النجاح كما أن رخص الأيدى العاملة يحد من استخدام الآلات التى يعلق البعض على استعمالها أملاً كبيراً .

٤ — استغلال الثروة المعدنية والتصنيع السريع :

إن المعلومات التى لدينا عن ثروة مصر المعدنية ضئيلة ويتطلب الأمر القيام بمسح جيولوجى عاجل . . . ويتوقف القطع بإمكانيات التوظيف فى الصناعة التعدينية على نتائج هذه الأبحاث . . . غير أنه ليس فى الدراسات الجيولوجية الحالية ما يبشر بأن مصر تؤلف جزءاً هاماً من حوض البترول فى الشرق الأدنى . أما فى الوقت الحاضر فإن تيسير إجراءات البحث وعودة الشركات إلى الاستثمار فى المناجم المصرية سوف يكون ضعيف الأثر فى إيجاد فرص للعمل فى المناجم على نطاق واسع نظراً لقلة المناجم المعروفة وصعوبات الاستغلال فى الصحراء وصعوبة المواصلات .

وليس من شك فى أن هناك فرصاً متاحة للتصنيع وذلك بزيادة تصنيع المواد الأولية المصدرة كالقطن وغزله والبذرة والفوسفات وما إلى ذلك ... كما أنه يمكن التحول عن استيراد سلع الاستهلاك بصنعها محلياً فى ظل الحماية الجمركية والإعفاءات الضريبية القائمة .

وقد قدرت مؤسسة Arthur D. Little بعد دراسة مستفيضة للامكانيات الصناعية فى مصر أن الهدف الذى يعد فى حدود الممكنات هو مضاعفة عدد

المشتغلين بالصناعة الحديثة خلال العشر السنوات القادمة . . . ويلاحظ أن المشروعات التى أوردها التقرير تشمل المشروعات التى تساهم الحكومة فى تنفيذها بنصيب مثل الحديد والصلب والسماد وتوليد الكهرباء وإنتاج الإطارات كما تشمل الصناعات الجديدة التى يقوم بها الأفراد والشركات وكذا التوسع والتكامل الرأسى المنتظر فى المصانع الحالية .

وعلى أساس هذا التنبؤ يقدر عدد العمال الذين يحتاج إليهم هذا البرنامج بنحو ٤٠٫٠٠٠ سنوياً فى الصناعة (١٠٪ من ٣٧٠٫٠٠٠ تقريباً) وهو ضعف المتوسط السنوى لزيادة عدد العمال فى الصناعة فى الفترة ٤٧/٢٧ وعلى أساس النسب المتعارف عليها يؤدى خلق فرص العمل فى الصناعة على هذا النسق إلى نمو عدد المشتغلين بالتجارة والخدمات والنقل بنحو ٢٥٫٠٠٠ أخرى سنوياً أى فى المجموع ٦٥٫٠٠٠ هذا مع التغاضى عن أثر تحسن وسائل الإنتاج فى الصناعة الحالية على الصناعات الريفية والمنزلية وفى تخفيض عدد العمال[١] فمن المعروف مثلاً أن توسع صناعة الغزل والنسيج بعد الحرب الأخيرة مكن المصانع الكبرى من تخفيض عدد العمال باستعمال آلات حديثة[٢] كما قضى على التوسع فى الصناعات اليدوية الذى ظهر خلال الحرب نظراً لقصور إنتاج المصانع الآلية عن مقابلة الطلب المحلى أثر تناقص الواردات .

وحيث أن الفائض من سكان الريف[٣] يبلغ قرابة ٥ ملايين نسمة فى الظروف الحاضرة ، يقتضى الأمر نظرياً تدبير أراضى جديدة لهم أو تحويلهم للصناعة والمهن الأخرى كما أن الزيادة فى السكان خلال العشر السنوات القادمة تقدر بنحو ستة ملايين أخرى فإن الأمر يتطلب إيجاد فرص للعمل للبالغين من

---

(١) Rationalization

(٢) Capital intensive

(٣) Agrarian surplus population مع إهمال البطالة فى المدن واشتغال عدد كبير من العمال فى مهن غير منتجة ولا تستغرق كل وقتهم .

المذكور من الفائض الحالى لسكان الريف والزيادة المنتظرة فى مجموع السكان[1] .

وبعد تنفيذ مشروع السد العالى وبعض المشاريع الأخرى المعروفة ستزيد المساحة المحصولية بحوالى الربع أو الثلث . ولكن هذه المشروعات لن تتم فائدتها قبل عشر سنوات يزداد السكان فى نهايتها بحوالى الربع على فرض بقاء معدل الزيادة الحالى للسكان ثابتاً ، وهو لا شك يرتفع إذا انخفض معدل الوفاة بسرعة أكبر من سرعة انخفاض معدل المواليد . وعلى ذلك فإن المشروعات المختلفة للتنمية يجب أن تنفذ بأكملها وبالسرعة الكبيرة المأمولة لكى نتمكن من ملاحقة الزيادة فى السكان فى العشر سنوات المقبلة .

أما إذا كنا نتوقع من تنفيذ هذه المشروعات للتنمية امتصاص الفائض الحالى فى السكان الزراعيين وهو خمسة ملايين نسمة أو أكثر فإننا نظل بعد عشر سنوات فى حاجة إلى تهيئة عمل للزيادة الطبيعية فى السكان التى تبلغ ستة مليون نسمة . وهؤلاء الأشخاص لا يمكن امتصاصهم فى الزراعة إذا أردنا رفع مستوى المعيشة . فإذا افترضنا أنه يلزم تهيئة عمل لحوالى ٥٠ إلى ٦٠٪ من السكان فإن المدن سوف يلزمها تهيئة عمل لحوالى ٣٠٠ر٠٠٠ شخص سنوياً .

يتضح من ذلك البون الشاسع بين الرقم اللازم استيعابه فى الصناعة والتجارة والخدمات وبين الرقم التقديرى لاحتمالات التوظيف فيها وهو ٦٥ر٠٠٠ سنوياً خلال السنوات القادمة .

٦ — الخلاصة :

إن القرائن التى أوردناها تدل على اتساع مسافة الخلف بين الموارد الاقتصادية والسكان خلال الثلاثين سنة الماضية . وإنه وإن كان المنتظر أن يؤدى تنفيذ مشروعات التوسع الزراعى والصناعى الجديدة إلى زيادة ملحوظة فى مجموع الدخل الأهلى تزيد كثيراً عما حدث فى القريب الماضى حين توقف الاستثمار

---

(١) مع افتراض بقاء النساء فى المدن خارج نطاق سوق العمل ومع بقاء استعمال الآلات فى الزراعة فى حدوده الحالية .

الجديد فى الصناعة أو كاد فان ازدياد السكان خلال العشر السنوات القادمة بالمعدل الحالى سيلغى من أثر هذه الزيادة ويعرقل ارتفاع الدخل لكل نسمة .

وفى الظروف الحاضرة يمكن الجزم بأن النمو السريع فى السكان فى ذاته يقف حجر عثرة فى سبيل التنمية الاقتصادية ونشر الخدمات فى مصر ويعوق حصول السواد الأعظم من الشعب على دخل يكفل مستوى معيشة يتناسب مع الآمال التى يعلقها الناس على العهد الجديد . وذلك نظراً لاستخدام قدر متزايد من الدخل القومى فى الحصول على ضرورات المعيشة مما لا يترك فائضاً كافياً للادخار والاستثمار سواء من قبل الأفراد والشركات ومؤسسات الإدخار الجماعى أو عن طريق استقطاع الدولة من دخل الأفراد عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها من الجبايات للانشاء والتعمير وتزويد الشعب بالخدمات .

DATE DUE

J. LIB.

312:M23mA:c.1
المجلس الدائم للخدمات العامة. اللجنة
مشكلة السكان فى مصر
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01012911

312:M23mA

المجلس الدائم للخدمات العامة
مشكلة السكان في مصر .

DATE	Borrower's Number	DATE	Borrower's Number
10 DEC 70	BIND		

312
M23mA